ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵡ
ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 17 ماي 2022

العدد 649

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....07

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....10

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....11

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....12

أيام دراسية وندوات علمية.....24

اجتماع رقم 2022/11
ليوم الإثنين 09 ماي 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين **09 ماي 2022** اجتماعا **برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة**، ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **محمد حنين : الخليفة الأول للرئيس؛**
- **أحمد اخشيشن : الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد : محاسب المجلس؛**
- **عبد الإله حفظي : محاسب المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيدة والسادة:**

- **فؤاد القادري : الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **المهدي عثمون : الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **عبد السلام بلقشور : الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **جواد الهلالي : أمين المجلس؛**
- **مصطفى مشارك : أمين المجلس؛**
- **صفية بلفقيه : أمينة المجلس.**

❖العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← **قرار رقم 2022/11/01 بانتداب** السيدة صفية بلفقيه أمينة للجلسة المشتركة المبرمجة يوم الأربعاء 11 ماي 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا، المخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2019 و2020.

← **قرار رقم 2022/11/02 بعقد** لقاء دراسي يومي 17 و18 ماي الجاري، من أجل إغناء مشروع مخطط العمل لإدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس من خلال الاطلاع على الممارسات الفضلى والتجارب المقارنة في مجال تدبير التعدد اللغوي، في أفق اعتماد الصيغة النهائية للمخطط خلال الاجتماع المقبل للمكتب.

❖الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022/11/03 بانتداب** السيدة صفية بلفقيه أمينة لجلسة الأسئلة الشفهية الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول "معادلة الاستثمار والتشغيل"، المبرمجة يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

← **قرار رقم 2022/11/04 بإحالة** طلب مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 10 ماي 2022 حول "الساعة القانونية" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/11/05 بإحالة** طلب مجموعة العدالة الاجتماعية تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 10 ماي 2022 حول "الساعة القانونية" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/11/06 بتحديد** يوم الثلاثاء 14 يونيو 2022 موعدا لعقد جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية المقبلة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

❖التشريع

← **قرار رقم 2022/11/07 بإحالة** مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، كما تمت إحالته على المجلس من قبل مجلس النواب بتاريخ 26 أبريل 2022، إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

← **قرار رقم 2022/11/08 بعقد** جلسة عامة يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد حنين والسيدة صفية بلفقيه في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 يتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

← **قرار رقم 2022/11/09 بعقد** جلسة عامة يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية، للدراسة والتصويت على باقي النصوص التشريعية الجاهزة.

← **قرار رقم 2022/11/10 بالدعوة** إلى اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا، لتوزيع الحصة الزمنية لأشغال جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية ليوم الثلاثاء 10 ماي 2022 ولترتيب أشغال الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 يتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

❖العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2022/11/11 بالموافقة** على المشاركة في اجتماع لجنة المساواة وعدم التمييز التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقدها بستوكهولم، السويد، يوم 12 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/11/12 بالموافقة** على المشاركة في اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقدها بكريتا، اليونان، يوم 16 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/11/13 بالموافقة** على استقبال وفد برلماني أندونيسي من قبل السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية يوم الإثنين 23 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/11/14 بالموافقة** على عقد دورة طارئة للاتحاد البرلماني العربي على مستوى الرؤساء بخصوص الوضع في المسجد الأقصى.

❖أنشطة إشعاعية

← **قرار رقم 2022/11/15 بالموافقة** على برنامج اللقاء الدراسي حول الميثاق العالمي لهجرة آمنة منتظمة ونظامية، يوم الإثنين 9 ماي 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

❖مختلفات

← **قرار رقم 2022/11/16 بالموافقة** على حضور الجلسة الافتتاحية لأشغال مؤتمر البنك الاوربي لإعادة الاعمار والتنمية، الذي ستحتضنه مدينة مراكش في الفترة الممتدة من 10 إلى 12 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/11/17 بالموافقة** على استقبال المجلس لوفد عن اللجنة الأممية المعنية بحقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، يوم الجمعة 13 ماي 2022 على الساعة الحادية عشر صباحا.

قضايا للمتابعة

- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجان الدائمة.
- أشغال اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.
- مخرجات اجتماع لجنة التنسيق بين المجلسين المنعقد يوم الأربعاء 27 أبريل 2022 على الساعة الثانية عشرة زوالا.
- تقريرا المجلس الأعلى للحسابات، المنجزان بطلب من مجلس المستشارين، حول "تقييم التمدرس بالعالم القروي" و"تغطية التقاعد الأساسي".

- موضوع جلسة الأسئلة الشفهية الشهرية المقبلة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

- زيارة وفد رفيع المستوى عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط برئاسة السيد Gennaro Migliore، للمملكة المغربية، يومي 09 و10 ماي 2022.

- الاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة المختصة بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقدها بالجمعية الوطنية الكبرى بتركيا يومي 26 و27 ماي 2022.

- زيارة السيد Tomasz Grodzki، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 ماي 2022.

جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان ذات الصلة، عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الأربعاء 11 ماي 2022، ترأسها كل من السيدين رشيد الطلبي العالمي والنعم ميارة، خصصت لتقديم السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020.

وفي مستهل عرضها توقفت السيدة زينب العدوي عند المهام التي أسندها دستور المملكة للمجلس الأعلى للحسابات فيما يخص الرقابة العليا على المالية العمومية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، مشيرة إلى أن الوثيقة الدستورية أناطت بالمجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها. كما خول الدستور للمحاكم المالية صلاحية المعاقبة، عند الاقتضاء، عن كل إخلال بالقواعد السارية على عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية.

واعتبرت أن هذا اللقاء الذي ينعقد طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور يعد "محطة دستورية بامتياز، نعتز بها، إذ تتوخى تفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكاليات التدبير العمومي وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تعتريها وكذا اقتراح السبل والبدائل الكفيلة بضمان أثرها الإيجابي على المواطن وعلى الاستثمار والشغل".

بعد ذلك أبرزت السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الجهود المحمودة والتدابير التي اتخذتها المملكة، طبقا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في سياق وطني ودولي يعرف تحولات متسارعة.

وتطرقت السيدة العدوي إلى التغييرات الجذرية التي فرضتها جائحة كوفيد 19، إضافة إلى تزامن مجموعة من العوامل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والجيوسياسي والتي أدت إلى مراجعات عميقة للاختيارات الاستراتيجية للدول، أهمها إعادة النظر في مسار العولمة ووضع العنصر البشري والاهتمام بحياة الإنسان في صلب أولويات السياسات العمومية.

وتوقفت في هذا الصدد، عند التدابير المتخذة على الصعيد الوطني والتي استهدفت في مرحلة أولى، توظيف الإمكانات المالية التي أتاحها الصندوق التضامني لكوفيد 19، وفي مرحلة لاحقة، وضع خطة متكاملة لإنعاش الاقتصاد من خلال إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، للنهوض بالأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

واعتبرت السيدة العدوي أن من أهم الدروس المستخلصة من هذه الأزمة أن المملكة تمكنت من التخفيف من الانعكاسات المباشرة للجائحة أساسا بفضل روح الالتزام والمواطنة التي أبان عنها المغاربة سواء خلال مرحلة الحجر الصحي أوفي المراحل اللاحقة المرتبطة بالحملة الوطنية للتلقيح، "مما ساعد العديد من الأنشطة الاقتصادية على التعافي تدريجيا."

وأفادت في هذا السياق، بأن الاقتصاد الوطني سجل نموا بأكثر من7 بالمائة في سنة 2021، بعد انكماش ب 6ر3 في المائة سنة 2020، كما حافظت المملكة على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية حيث تنامت بنسبة 20ر5 في المائة بالمقارنة مع سنة 2020.

وفي نفس الاتجاه، تضيف السيدة العدوي، تحسنت المدخرات الوطنية من العملة الصعبة التي بلغت ما يعادل 6 أشهر و22 يوما من واردات السلع والخدمات بفضل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي سجلت مبالغ قياسية وصلت إلى 93ر3 مليار درهم أي بزيادة بلغت 36ر8 في المائة.

غير أن السيدة العدوي، سجلت أنه على الرغم من ذلك فإن التطورات اللاحقة للجائحة إضافة الى الانعكاسات السلبية لموسم الجفاف ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الإكراهات الخارجية، كل هذه العوامل تفرض مواجهة تحديات كبرى.

ويأتي في مقدمة هذه التحديات، حسب السيدة العدوي، تعزيز مكانة المغرب وتحصين مناعته في المجالات الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وتأهيل العنصر البشري وتوفير الظروف المواتية للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي بالإضافة إلى تسريع وتيرة الأوراش الكبرى كتعميم الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2025 وورش الإصلاح الجبائي والمؤسسات العمومية وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار.

كما تشمل هذه التحديات ضرورة تنزيل النموذج التنموي الجديد خاصة في ما يتعلق بالخلاصات الجوهرية التي تستهدف مجال الحكامة والتدبير العمومي لاسيما تطوير قدرات مختلف الفاعلين العموميين على الاستباق الاستراتيجي وتدبير وتدارك المخاطر، وتجريب واحتضان الحلول والمشاريع، مع التحفيز على المشاريع والمقاربات المهيكلة ذات الأمد المتوسط والبعيد، وتشجيع بلورة سياسات عمومية ناجعة ومنسقة، تقوم على التحليل والمعطيات، وتهدف إلى تحقيق مكاسب تنموية لصالح عموم المواطنين ،وتحسين قدرات الإدارة لتنفيذ السياسات العمومية بفعالية وبوتيرة أسرع، مع تركيز التدبير على نجاعة الأداء وخدمة المواطن، والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة.

- **جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشروع قانون جاهز.**

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، جلسة عامة تشريعية خصصت للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

وقد جاء هذا المشروع، الذي حظي بإجماع المجلس، حاملا لرؤية متجددة تسعى لتشجيع العمل الخيري وتنظيمه بشكل يرفع من مردوديته وفعاليته من خلال تبني قواعد حكامة جيدة مبنية أساسا على ضمان الشفافية في عمليات جمع التبرعات وتوزيع المساعدات.

- **المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب.**

في إطار سلسة اللقاءات التي تعقدها مع عدد من المسؤولين الحكوميين بارتباط مع موضوع تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، عقدت المجموعة يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 لقاء مع السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

- **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:**

عقدت اللجنة يوم الأربعاء 11 ماي 2022 اجتماعا خصص لمناقشة موضوع كيفية توزيع الدعم على مهنيي النقل وآثاره، وذلك بحضور السيد وزير النقل واللوجيستيك السيد محمد عبد الجليل.

وخلال عرضه بالمناسبة تطرق السيد إلى الهدف من هذا الدعم ومراحله التي انطلقت منذ 10 مارس 2022، كما توقف عند آليات تفعيله وشروط الاستفادة منه.

من جهتهم أثار السيدات والسادة المستشارون جملة من الإشكاليات التي تعيق إنجاح هذه العملية وإيصال الدعم إلى المستحقين.

كما تم بالمناسبة طرح مجموعة من الإكراهات التي يعرفها النقل بالمغرب من قبيل نجاعة الدعم وأثره على استقرار الأسعار، التشوير الطرقي، النقل الجوي، والنقل البحري.

- **لجنة النظام الداخلي.**

واصلت اللجنة أشغالها المتعلقة بدارسة مقترحات التعديلات الواردة عليها من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار ورش تعديل النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت لهذا الغرض اجتماعا أمس الإثنين 16 ماي 2022.

- **المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب:**

- **الثلاثاء 17 ماي 2022 بعد انتهاء الجلسة العامة بقاعة الندوات:**

← لقاء مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

رئيس مجلس المستشارين يشارك في اجتماع الدورة 11 للجنة البرلمانية المشتركة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

شارك رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة في الاجتماع 11 للجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي التي انعقدت ببروكسيل يوم الخميس 12 ماي 2022.

وقد تميزت هذه الأشغال بالكلمة الهامة التي ألقاها السيد الرئيس والتي استهلها بالتأكيد على أن هذه الدورة تشكل مناسبة لاستحضار مسار الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإنسانية، وعلى مستوى القضايا الإقليمية والدولية، مشيرا إلى أن الشراكة النموذجية بين الجانبين تكرست في الأجندة الجديدة للاتحاد الأوروبي الخاصة بجوار جنوب المتوسط، وتأكدت مركزيتها وطبيعتها الإستراتيجية من خلال الارتقاء من الوضع المتقدم إلى الشراكة من أجل الازدهار المشترك.

وفي هذا الإطار، يضيف السيد الرئيس، تؤكد المملكة المغربية عزمها على استكمال بناء مسار هذه الشراكة، وفي تحقيق الانسجام والثقة في هذه العلاقات، كما تشدد المملكة على أهمية وواقعية نهج المغرب لسياسات ترسخ مسلسل علاقات تعاون أكثر تقدما، وهي العلاقات التي تطورت نتيجة الإصلاحات الديمقراطية الإرادية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، وبفضل الإجراءات المتخذة لتحقيق التقارب التشريعي والتنظيمي الأوروبي في المجالات السياسية، والاقتصادية، والمالية، والبشرية، مما جعل من المغرب نموذجا تنمويا ديمقراطيا متفردا وشريكا وفاعلا أساسيا في المنطقة، في مجالات مختلفة كالطاقات المتجددة، وسياسة الهجرة، والتعاون جنوب- جنوب، ومحاربة التطرف والإرهاب، واستتباب السلم والأمن الدوليين.

وشدد السيد الرئيس على أن اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي توفر هيكلا وإطارا ملائمين للحوار البرلماني والتنسيق حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وآلية متقدمة لمواكبة التعاون والشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، حيث تضطلع بدور هام في تحقيق التقارب المنشود وتبادل الرؤى حول القضايا المشتركة، لاسيما الهجرة واللجوء وتنقل الأشخاص، والأمن، ومحاربة الإرهاب، وقضايا الشباب والتعليم والشغل، والبيئة والتنمية المستدامة، والجهوية واللامركزية، والفلاحة والصيد البحري، ولبحث سبل تعزيز العلاقات السياسية والتبادل التجاري والإنساني والثقافي، وتقوية نسيج المصالح الاقتصادية المشتركة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

وهي مدعوة الآن، يشدد السيد الرئيس، لاعتماد مقاربة متجددة واستشراف آفاق جديدة للتعاون وفق المتغيرات الجيوسياسية والتحديات الإقليمية والدولية الضاغطة، وتماشيا مع الرغبة المشتركة في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المغربية الأوروبية تعكس الطموح من أجل شراكة جديدة وحوار سياسي يأخذ بعين الاعتبار مستجدات الفضاء الأورومتوسطي، في احترام تام للمصالح الاستراتيجية للطرفين، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء.

كما أن اللجنة مدعوة للدفع باعتماد نموذج جديد للشراكة وسياسة حسن الجوار مع الشركاء في الضفة الجنوبية للمتوسط يأخذ بعين الاعتبار الامتداد الإفريقي على اعتبار الرهانات والتحديات المشتركة التي تتجاوز النطاق الجغرافي الأورومتوسطي، مثل مكافحة الاتجار بالبشر، والإرهاب، والأمن، والتطرف، والهجرة،..

وفي هذا الإطار، تؤكد المملكة المغربية على الالتزام بروح التضامن في تبادل المعرفة والخبرة مع بلدان الجنوب وعلى أنها تشكل جسرا بين إفريقيا والدول الأورومتوسطية، مما يسمح لها بتعزيز التعاون شمال جنوب وإشراك بلدان الجنوب الأخرى من أجل التعامل بشكل أكثر فعالية مع هذه القضايا المشتركة.

وفي نفس السياق، يجب التشديد على أن التوترات المتنامية والحروب بالوكالة تهدد استقرار وأمن المنطقة الأورومتوسطية، وأن التهديد الإرهابي يكتسي أهمية أكبر باعتبار المنطقة تجد امتدادها في منطقة الساحل التي تشكل مرتعا للتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة.

وهنا أود التأكيد على أن المغرب يعد فاعلا مسؤولا في مجال الأمن الإقليمي والاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء والمتوسط، وعلى أنه تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حرص دائما، باعتباره بلدا مطلا على المتوسط والمحيط الأطلسي، على أن يكون رافعة للسلام بمنطقته وصلة وصل بين المناطق، وذلك انطلاقا من نهج السياسة الخارجية المغربية التي ترتكز على أسس الالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون البناء، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

▪ اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي تؤكد على أهمية إعادة إطلاق الشراكة الثنائية.

أكدت اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي، يوم الخميس 12 ماي2022 ببروكسيل، على الأهمية الجوهرية لإعادة إطلاق الأوروبية-المغربية.

وفي إعلان مشترك صدر عقب أشغال اجتماعها الـ 11، أبرزت اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي طموح الرباط وبروكسيل لمنح علاقتهما الإستراتيجية، متعددة الأبعاد والمميزة، دفعة جديدة.

وبعد الترحيب بهذا الزخم الجديد، ركزت اللجنة البرلمانية المشتركة على المجالات الهيكلة الأربعة التي تتمحور حولها الشراكة الأوروبية-المغربية، وهي القيم المشتركة، التقارب الاقتصادي، المعارف المشتركة والحوار السياسي والأمني، إلى جانب المشاريع المندرجة ضمن المحاور الأفقية المتعلقة بمجالات البيئة، الحركية والهجرة.

وذكر الجانب الأوروبي، بهذه المناسبة، بأن المغرب يعد شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، وجدد دعمه "للشراكة الأوروبية-المغربية للازدهار المشترك".

وجدد أعضاء اللجنة تأكيدهم على الاهتمام الخاص الذي يخصص لدور الشباب ومساهمتهم الحاسمة في تقدم المجتمعات، مشيرين إلى أن العام 2022، وهو العام الأوروبي للشباب، يمنح فرصة لنسج روابط بين الشباب من ضفتي الحوض المتوسطي.

وبعد التأكيد على دور الشباب كمحرك للتغيير في مجتمع ديمقراطي، رحبت اللجنة البرلمانية المشتركة بالتوقيع، في مارس 2022، على اتفاقية برنامج "لينك آب أفريكا"، وهو أول تعاون ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وإفريقيا، لتيسير ولوج الشباب إلى التكوين والتوظيف في إفريقيا، حتى يتمكنوا من العمل في بلدانهم.

وفيما يتعلق بالتقارب الاقتصادي، دعم البرلمانيون المغاربة والأوروبيون برامج التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والتي تروم إحداث المزيد من الآفاق السوسيو-اقتصادية، بما في ذلك تنمية الاقتصاد الاجتماعي، لاسيما بالنسبة للشباب والنساء.

من جهة أخرى، رحبت اللجنة البرلمانية المشتركة، بقوة، بجهود تعزيز الثقافات والتقارب بين شعوب أوروبا والشعب المغربي، وهي أولويات مهمة في هذا المجال نفسه.

كما أشادت اللجنة البرلمانية المشتركة بجهود المغرب في محاربة الإرهاب، وشجعت جهود الأجهزة الأمنية المغربية والأوروبية في تنسيق وتبادل المعلومات من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، الحوض المتوسطي وأوروبا.

وشددت على أهمية تطوير مقاربات مشتركة في مجال الأمن الخارجي، لاسيما في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ومناطق أخرى، مرحبة بمشاركة المغرب في بعثات حفظ السلم المدنية والعسكرية التي تشرف عليها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأكدت اللجنة البرلمانية المشتركة على أهمية المشاورات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لتعزيز التعاون الأوروبي-الإفريقي من أجل التنمية والأمن والاستقرار في إفريقيا، بالنظر إلى دور الريادة الاقتصادية، السياسية والثقافية التي يضطلع بها المغرب على مستوى القارة.

وتميز هذا الاجتماع، الذي ترأسه بكيفية مشتركة كل من السيدين لحسن حداد، عن البرلمان المغربي، وأندريا كوزولينو، عن البرلمان الأوروبي، **بمشاركة رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة.**

وشمل جدول أعمال اللجنة، القضايا المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبي، الأزمة في أوكرانيا، الوضع الجيو-سياسي بشمال إفريقيا، الشراكة الأوروبية-المغربية للازدهار المشترك، حقوق الإنسان، التعاون في مجال البيئة، مكافحة التغير المناخي والتعاون الأمني.

وتتيح اللجنة المشتركة، التي تضم مختلف الحساسيات السياسية الممثلة في غرفتي البرلمان المغربي، إمكانية التفاعل مع مجموعات البرلمان الأوروبي، من أجل عرض وجهة نظر المملكة في عدد من القضايا.

▪ مجلس المستشارين يشارك في اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكفونية

بدعوة من رئيس الجمعية الوطنية للكبيك السيد François Paradis ، عقدت اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكفونية اجتماعها برئاسة السيناتور الفرنسي السيد Frassa François وذلك يومي 14 و15ماي 2022 بمونتريال.

مثل الوفد البرلماني المغربي عضوا اللجنة السياسية بالجمعية البرلمانية الفرنكوفونية:

- النائب السيد محمد غياث، رئيس فريق التجمع الوطني للاحرار؛
- المستشارة السيدة امال العمري، رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل.

وقد شكل هذا الاجتماع مناسبة للوفد البرلماني للتباحث والتفاعل مع البرلمانيين الأعضاء حول النقط الهامة التي تضمنتها بنود جدول أعماله المتعلقة أساسا باستعراض لآخر المستجدات السياسية في المنطقة الفرنكفونية، ودور العلم في اتخاذ القرار، وتأثير تطور الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وعمليات حفظ السلام، وصلاحيات البرلمانات في ظل وضعية الطوارئ، واستعمال اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية إضافة الى تحديث الأنظمة الداخلية للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية.

وتعقيبا على مشروع التقرير بشأن الأوضاع السياسية في الفضاء الفرنكوفوني، قدم الوفد المغربي توضيحات وافية بشأن عدة مغالطات واردة في التقرير مع التشديد على أهمية استقاء المعلومات من مصادرها الموثوقة وتحري الدقة والموضوعية وفق منهجية تتجاوز الوصف نحو تحليل معمق ومفصل.

هذا وقد تم تسليط الضوء على الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة في مجال الهجرة بمختلف أبعادها وامتداداتها، من أجل ضمان هجرة آمنة منظمة ومنتظمة، بتنسيق وثيق مع شركائها من جنوب المتوسط وبالخصوص اسبانيا التي تعول على مرحلة جديدة من التعاون بعد موقفها الجديد بشأن النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، ذكر أعضاء الوفد بالجهود الديبلوماسية التي يبذلها المغرب من أجل حلحلة هذا النزاع الذي تعتبر فيه الجزائر طرفا أساسيا بدعمها المالي والمعنوي للجمهورية الوهمية وسعيها الدائم لمعاكسة مصالح المغرب على الصعيد الخارجي، لاسيما بالقارة الإفريقية. وتطرق في السياق ذاته الى التطورات التي يعرفها مشروع انشاء خط أنابيب غاز من نيجيريا إلى المغرب ومن ثمة إلى أوروبا، الذي يروم أن يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية بمنطقة شمال غرب إفريقيا.

وستتم المصادقة على الصيغة النهائية للتقرير خلال اشغال الجمع العام للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية المقرر عقدها خلال الفترة من 05الى 09يوليوز المقبل بكيغالي.

وعلى هامش مشاركته في اجتماع اللجنة، عقد الوفد المغربي لقاءا مع السيد François Paradis رئيس الجمعية الوطنية للكبيك تم من خلاله الإشادة بتميز وانتظام العلاقات في مجال التعاون البرلماني والتباحث حول المواضيع التي ستتطرق لها الدورة السادسة للجنة البرلمانية المشتركة المغرب- الكبيك بكندا والتي تعذر تنظيمها في الموعد المحدد بسبب جائحة الكوفيد19 .

وفد عن مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومينيكان.

في إطار الزيارة التي قام بها لجمهورية الدومنيكان، أجرى وفد عن مجلس المستشارين يوم الجمعة 13 ماي 2022، مباحثات مع رئيس مجلس النواب في جمهورية الدومينيكان، Alfredo Pacheco Osoria، تمحورت حول سبل تعزيز العلاقات البرلمانية الثنائية ومتعددة الأطراف، حيث ضم الوفد كلا من ومصطفى مشارك وجواد الهلالي، أميني وعضوي مكتب مجلس المستشارين، والسيد المستشار أحمد الخريف الممثل الدائم للمجلس لدى برلمان أمريكا الوسطى.

وخلال هذا اللقاء، الذي جرى بحضور سفير المملكة المغربية بجمهورية الدومينيكان، السيد هشام دحان، عبر السيد المستشار مصطفى مشارك عن اعتزازه بالدينامية المتميزة للعلاقات الثنائية القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الدومنيكان الصديقة، مذكرا في هذا الصدد، بأهمية الزيارة الميمونة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جمهورية الدومنيكان سنة 2004، وما فتحته هذه الزيارة التاريخية من آفاق واعدة للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مستوى شراكة استراتيجية.

وفي هذا الصدد أكد أمين وعضو مكتب مجلس المستشارين، على دور المؤسستين التشريعيتين بالبلدين في تعزيز وتثمين هذه العلاقات، لاسيما وأن البلدين قد احتفيا سنة 2020 بذكرى مرور 60 سنة على إقامة العلاقات الديبلوماسية، داعيا إلى استثمار التراكمات التي حققها الجانبان لبناء شراكة مثمرة وبناءة بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين، مشيرا في نفس الصدد إلى أن تنوع وغنى تركيبة مجلس المستشارين بمكوناتها الترابية والمهنية والمقاولاتية والنقابية، يؤهل المجلس للعب أدوار هامة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

من جهته، اغتنم أمين وعضو مكتب مجلس المستشارين السيد جواد الهلالي، هذه الفرصة لتهنئة رئيس مجلس النواب الدومنيكاني بمناسبة انتخابه نائبا لرئيس منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب "الفوبريل" منتصف شهر مارس الماضي، مؤكدا في هذا الصدد أن انتخابه سيشكل اضافة ومساهمة نوعية في تعزيز المسار المتميز الذي يجمع البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين بهذه المنظمة البرلمانية الجهوية الوازنة، والتي ستعقد دورتها الاستثنائية بمقر البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 19الى 21 من الشهر الجاري.

وفي نفس الاطار أبرز السيد جواد الهلالي أن المقومات الاقتصادية والمكانة الجيوساسية للمملكة المغربية وجو الاستقرار الذي تنعم به المملكة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الى جانب الموقع والمكانة التي تحظى بها جمهورية الدومنيكان الصديقة في محيطها الاقليمي والجهوي، توفر فرصا كبيرة تستلزم العمل المشترك بروح الانتصار لتطلعات وطموحات الشعبين المغربي والدومنيكاني من خلال بلورة برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب على التحديات والقضايا المشتركة وتلبي انتظارات مواطني البلدين وتوفر فضاء لتبادل الخبرات والتجارب الرائدة للبلدين لاسيما في ميادين الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

هذا اللقاء كان فرصة كذلك استعرض فيها ممثل مجلس المستشارين لدى برلمان أمريكا الوسطى أحمد الخريف، كرونولوجية أهم الأحداث والمحطات التي ميزت العلاقات بين البلدين الصديقين، والتي اتسمت بروح التشاور واحترام سيادة البلدين الصديقين، وتبادل الزيارات على مختلف المستويات الحكومية والبرلمانية، مبرزا في عذا الصدد الأهمية التاريخية لزيارة جلالة الملك محمد السادس لهذا البلد الصديق سنة 2004.

وبخصوص القضية الوطنية، أبرز السيد أحمد الخريف مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، وما يفرضه طول أمد هذا النزاع المفتعل من مخاطر على الأمن والسلم والاستقرار إقليميا وجهويا، مذكرا في هذا الإطار بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل عادل ونهائي لهذا النزاع المفتعل في إطار السيادة الوطنية والترابية للمملكة، والتي تحظى في الفترة الأخيرة بدينامية غير مسبوقة من الإقرار بوجاهتها وصوابيتها وجديتها، بما يعزز الاعتراف الدولي بسيادة المملكة المغربية على كافة أراضيها وضمنها الأقاليم الجنوبية.

وأضاف أحمد الخريف، أن هذه الدينامية غير المسبوقة في ترسيخ الوحدة الترابية للمملكة المغربية، يوازيها كذلك مسار متميز وجد ايجابي في علاقات مجلس المستشارين مع الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والبرلمانات الوطنية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبيب، وضمنها منتدى الفوبريل الذي يتولى رئيس مجلس النواب الدومنيكاني نيابة رئاسته، والتي أصدرت خلال السنوات الأخيرة مواقف أخوية ونبيلة داعمة للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وفي معرض مداخلته أعرب السيد رئيس مجلس النواب بجمهورية الدومنيكان عن مدى التقدير الكبير الذي تحظى به المملكة المغربية لدى المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ولدى كافة مكونات الشعب الدومنيكاني، مبرزا، في هذا الصدد، أن المكانة الجيو - سياسية التي تحظى بها المملكة في محيطها الجهوي والاقليمي تؤهلها لتكون جسرا للتقارب والتعاون بين بلدان إفريقيا والعالم العربي ومنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

وفي هذا الإطار أكد السيد المسؤول الدومنيكاني، على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، مشيرا الى أن زيارته القريبة للمملكة المغربية في إطار احتضان البرلمان المغربي للدورة الاستثنائية للفوبريل، ستكون كذلك فرصة لتعزيز مسار هذه العلاقات والوقوف على مختلف الأوراس التنموية المفتوحة بالمملكة المغربية، ما سيشكل رصيدا أوثق وأوضح لنقله بكل أمانة لمختلف المسؤولين البرلمانيين والحكوميين بجمهورية الدومنيكان.

وكان رئيس مجلس النواب، خلال هذا اللقاء، مرفوقا برئيس العلاقات الخارجية، ورئيسة لجنة الصداقة الدومنيكانية المغربية بمجلس النواب الى جانب أزيد من عشر برلمانيين يمثلون مختلف الفرق والحساسيات السياسية بالمؤسسة التشريعية الدومنيكانية.

وفد عن مجلس المستشارين يبرز بسانتو دومينغو التجربة المغربية الرائدة في مواجهة التغيرات المناخية.

شارك وفد برلماني عن مجلس المستشارين في فعاليات ندوة " التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، التي نظمتها سفارة المملكة المغربية بجمهورية الدومنيكان بشراكة مع برلمان أمريكا الوسطى والمعهد العالي للتربية والتكوين الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الدومنيكانية، يوم الأربعاء 11 ماي 2022 بالعاصمة سانتو دومنغو، تحت عنوان" تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال البيئة المستدامة والتغيرات المناخية".

وفد مجلس المستشارين الذي ضم كلا من السيد جواد هلالي ومصطفى مشارك أمينا وعضوا مكتب المجلس، والسيد المستشار أحمد الخريف، الممثل الدائم للمجلس لدى برلمان أمريكا الوسطى، استعرضوا في مداخلاتهم التجربة الوطنية الرائدة في مجال مواجهة التغيرات المناخية ومختلف المبادرات والبرامج والأوراش التي فتحتها بلادنا في هذا المجال تنزيلا للرؤية المتبصرة والتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة، استعرض المستشار أحمد الخريف أهم المحطات التي ميزت مسار العلاقات الثنائية بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، بدءا ب"إعلان العيون" الذي توج الاجتماع التاريخي المشترك لمكتب مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي للبرلاسين، والذي عبر فيه برلمان أمريكا الوسطى عن دعمه للوحدة الترابية للمملكة المغربية، وصولا الى القرار الأخير بالارتقاء بوضع مجلس المستشارين من صفة عضو ملاحظ دائم الى صفة شريك متقدم والذي تم الاعلان عنه خلال استقبال رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة من طرف رئيس واعضاء المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى في 14 فبراير 2022 .

وفي سياق الإشارة الى الرهانات و التحديات المطروحة على أجندة المنظومة الدولية ولاسيما المرتبط منها بدول وشعوب الجنوب، وما تستلزمه من تكثيف وتمتين للتعاون البرلماني المشترك، أبرز السيد أحمد الخريف اعتزاز مجلس المستشارين والبرلمان المغربي، بمخرجات منتدى الحوار البرلماني بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة والاتحادات البرلمانية الجهوية والاقليمية في افريقيا والعالم العربي بنظيراتها بأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو المنتدى الذي حظي بالرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي نظمه مجلس المستشارين يوم 04من شهر مارس الماضي، حيث أبرز السيد أحمد الخريف أن المنتدى قد توج بإعلان " الرباط عاصمة التعاون جنوب-جنوب".

وفي الجلسة الرئيسية للندوة، أكد أمين مجلس المستشارين السيد جواد هلالي، أن محاربة التغيرات المناخية بعدا استراتيجيا في التوجهات التنموية لبلادنا، تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال تبني سياسات وتدابير استباقية تهدف للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد أهداف استراتيجية واضحة تهم بالأساس تقليص انبعاث الغازات الدفيئة والتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري، والرفع من مساهمة الطاقات البديلة بأشكالها الشمسية والريحية والبحرية والمائية في المنظومة الطاقية الوطنية، والتوجه العملي الى اعتماد مفاهيم الاقتصاد الاخضر في مسارات التحول التنموي، بجانب اعتماد أجندة وطنية متقدمة لتحقيق الحياد الكربوني في أفق سنة 2050.

وبعدما استعرض العديد من المبادرات والبرامج الطموحة والمشاريع المهيكلة الرامية الى بلوغ هذه الأهداف، وخصوصا على مستوى الطاقات البديلة والتوطين الجهوي لمنصات الطاقات النظيفة، خاصة في أقاليم العيون والداخلة وبوجدور وذلك بعد النجاح الكبير لمنصة "نور ورززات" التي تعد من أكبر المنشآت الطاقية على المستوى العالمي، وكذا تعزيز الحكامة المناخية من خلال تقوية آليات التكيف من التغيرات المناخية عبر اعتماد تدابير استراتيجية متقدمة لتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على الاقتصاد والافراد والمنظومة الطبيعية، وذلك من خلال إعداد البرنامج الوطني الأولوي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020 – 2027،فضلا عن إطلاق الاستراتيجية الغابوية "غابات المغرب 2030"،و مخطط "الجيل الأخضر"، الى جانب البرامج التي تنسجم مع التوجهات التي جاء بها "للنموذج التنموي الجديد" الذي اعتمدته بلادنا لتحقيق تحول تنموي شامل في أفق 2035، والذي كان من بين توصياتها بذل المزيد من الجهود من أجل فلاحة عصرية تكرس معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية، على حد سواء، وتساهم في تحقيق أهداف السيادة الغذائية، وفي هذا السياق أكد السيد جواد هلالي أن تولي الوزير الوصي على هذه القطاعات لرئاسة الحكومة الجديدة له دلالاته ورمزيته، كما من شأنه تعزيز وتمتين مواصلة هذه التجارب والـأوراش الرائدة.

وفي ختام هذه الندوة النوعية، عبر السيد مصطفى مشارك عن تقديره العميق لما عرفته مداخلات أعضاء برلمان أمريكا الوسطى والمسؤولين والخبراء الدومنيكانيين بالتجربة المغربية، مبرزا أن انخراط مجلس المستشارين في تعزيز علاقاته مع الاتحادات الجهوية والاقليمية والبرلمانات الوطنية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، ينسجم مع الخيار الاستراتيجي لبلادنا في دعم وتعزيز برامج التعاون جنوب-جنوب، وهو الخيار الذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الإطار اشار الى تأكيد جلالته حفظه الله، في خطابه السامي الموجه إلى قمة قادة الدول ورؤساء الحكومات حول التصحر والتدبير المستدام للأراضي، والتي انعقدت بداية هذا الأسبوع بالعاصمة أبيدجان:" فتغير المناخ ليس قضية نظرية ولا موضوعا للنقاش العقيم، بل هو واقع مؤلم وقاس، ما فتئت آثاره الوخيمة تتزايد بفعل تعاقب موجات الجفاف بشكل أكثر حدة وتدميرا".

وعلى المستوى البرلماني، استعرض السيد مصطفى مشارك مقترح مجلس المستشارين باستثمار المنتدى البرلماني لبلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب "الأفرولاك"، من خلال إنشاء "لجنة برلمانية لمواجهة التغيرات المناخية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب" يعهد إليها متابعة الجهود الدولية للتصدي لهذه الظاهرة وصياغة دليل مرجعي للترافع البرلماني وتجميع الممارسات العالمية الفضلى.

هذا وقد تميزت الندوة بالعرض الذي قدمه الخبير الوطني السيد كريم أنكاي، بعنوان "التنمية المستدامة بالمغرب: ألفية التقاليد ونظرة للمستقبل" قدم خلاله التجربة التي امتدت لقرون من الإدارة البحتة للموارد المائية إلى الامتياز في تجربتها في تطوير الطاقات المتجددة، بما في ذلك مراجعة الاستراتيجيات الوطنية التي تساهم في التنمية المستدامة. واختتم عرضه بإعطاء بعض الأمثلة على الشراكات جنوب- جنوب وبين الجنوب والشمال في مجال تغير المناخ.

وتجدر الاشارة الى أن هذه الندوة تميزت بالحضور والمشاركة النوعية لسفير جلالة الملك بجمهورية الدومنيكان السيد هشام دحان، حيث أشاد المشاركون بمبادرة السفارة المغربية بتنظيم هذه الندوة النوعية والهامة والتي تناولت موضوعا أولويا في أجندة دول العالم وخاصة دول الجنوب.

استقبال وفد عن اللجنة الأممية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

أجرى عضو مكتب مجلس المستشارين السيد ميلود معصيد، عقب استقباله نيابة عن السيد رئيس المجلس، يوم الجمعة 13 ماي 2022 مباحثات مع وفد عن اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تمحورت حول التجربة المغربية الرائدة في مجال الهجرة.

وفي هذا الإطار، وبعد أن أبرز الأهمية الخاصة التي يوليها مجلس المستشارين لقضايا الهجرة واللجوء بحكم نوعية تركيبته وخصوصيته، استعرض السيد ميلود معصيد أهم محاور سياسة الهجرة واللجوء التي ينهجها المغرب والتي أرسى أسسها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله منذ سنة 2013 والقائمة على مقاربة جديدة مبنية على التضامن واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ومبدأ المسؤولية المشتركة.

واعتبر السيد معصيد أن هذه السياسة الجديدة مكنت، بفضل الرعاية الملكية الموصولة، من تحقيق نتائج مشرفة، يشهد بها المجتمع الدولي، في تدبير آمن لتدفقات الهجرة وتسوية الوضعية القانونية لأزيد من 50 ألف من المهاجرين وتيسير إدماجهم في النسيج المجتمعي المغربي في إطار يحفظ الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص والمساواة مع المواطنين المغاربة، وهو ما تجلى أثناء جائحة كورونا إذ تم تمتيعهم بنفس الخدمات الوقائية والعلاجية المقدمة في إطار الحملة الوطنية للتلقيح.

كما أشار السيد معصيد إلى مختلف البرامج التي تسهر السلطات المعنية على تنفيذها في مجالات تبسيط مساطر التوظيف والحصول على العمل بالنسبة للأجانب المقيمين في المغرب، وتوسيع فرص الاستفادة من الدراسة بالمؤسسات الجامعية الوطنية، وتسهيل الادماج التربوي لأطفال المهاجرين وتمكينهم من حق التمدرس ومختلف أوجه الدعم الموجه للأطفال المغاربة.

ومن جهة أخرى، شدد السيد معصيد، على أن الاوراش المفتوحة بخصوص الهجرة مكنت المغرب من تبوأ مكانة الريادة على المستوى القارة الافريقية واحتضان المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط والذي تم تدشينه خلال دجنبر 2020.

هذا، ومن جهتهم عبر أعضاء وفد اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن تنويههم وإشادتهم بالإصلاحات المهمة والإنجازات الكبرى التي حققتها بلادنا لفائدة المهاجرين، وهو ما تجلى لهم من خلال المحادثات المثمرة التي أجروها مع عدد من الفاعلين المؤسساتيين في المغرب.

يشار إلى أن هذا الوفد شارك يومي 11 و12 ماي الجاري في أشغال ندوة دولية نظمت في أكادير في إطار التحضير للمنتدى العالمي الذي سينعقد بنيويورك خلال الأسبوع المقبل لتقييم الميثاق العالمي للهجرة المعتمد بمراكش سنة 2018.

▪ مجلس المستشارين ينظم ندوة تفاعلية حول تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

في سياق الأنشطة الإشعاعية والتفاعلية التي يعقدها مجلس المستشارين حول مجمل القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام، وفي إطار أجرأة وتفعيل مخططه الاستراتيجي 2022-2027 ، ينظم المجلس، بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبدعم من برنامج "التوأمة المؤسساتية المغرب – الإتحاد الأوروبي" وبرنامج "دعم دور البرلمان في توطيد الديمقراطية بالمغرب" لمجلس أوروبا، وبمشاركة خبراء من منظمة "يونيسكو" UNESCO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، ندوة تفاعلية حول موضوع " مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وفي أجهزته"، وذلك على مدى يومي الثلاثاء 17 والأربعاء 18 ماي 2022 بمقر المجلس.

وترمي هذه الندوة، التي سيفتتح أشغالها رئيس المجلس السيد النعم ميارة، إلى المساهمة في صياغة توصيات ومقترحات إجرائية لإقرار مخطط عمل مجلس المستشارين المتضمن لمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في أعمال المجلس.

ولأجل ذلك، سترتكز فعاليات الندوة على تدارس مختلف المسارات الدستورية والمؤسساتية والتشريعية التي نهجها المغرب في مجال التمكين للغة الأمازيغية، بتنوعاتها اللسنية المختلفة وحمولاتها الثقافية المتعددة، من اكتساب المهارات العلمية والتقنية والتواصلية والبشرية الضرورية لأداء وضيفتها كلغة رسمية وكدعامة للديمقراطية وكرافعة للتنمية المستدامة.

كما ستستشرف الفرص الواعدة التي يوفرها انفتاح المؤسسة التشريعية على مختلف التعبيرات اللغوية واللسنية، الوطنية منها والأجنبية، وما يشكله ذلك من تعزيز وتحديث وتطوير لأدوار الوظيفة البرلمانية في مجالات التمثيل والمراقبة والتشريع وتقييم السياسات العمومية والتواصل والانفتاح على المحيط المجتمعي.

من جانب آخر، ستستعرض الندوة ما راكمته مؤسسات وطنية رائدة، وخاصة منها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، من خبرات أكاديمية في مجال النهوض باللغة الأمازيغية لتمكينها من القيام بمهامها كلغة رسمية لبلادنا، كما ستتدارس تجارب مقارنة تتعلق بكيفيات تدبير التعددية اللغوية الرسمية في الجلسات العمومية وفي مختلف أجهزة المؤسسات البرلمانية المماثلة.

وستتوج فعاليات هذه الندوة بالتوقيع على اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تتضمن مجالات الدعم التقني وتعزيز القدرات والتكوين المستمر لإدماج الأمازيغية في أعمال البرلمان وتيسير استعمالها كلغة رسمية.

▪ المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي تنظم ندوة حول موضوع "الأمن الصحي بالمغرب، تحديات ما بعد جائحة كوفيد 19".

نظمت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأمن الصحي ندوة علمية حول موضوع **"الأمن الصحي بالمغرب، تحديات ما بعد جائحة كوفيد 19 "، وذلك** بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي وفريق البحث في حسن الأداء السياسي والمؤسساتي التابع للكلية، وبمساهمة أساتذة باحثين وخبراء ومهتمين بالسياسات والنظم الصحية.

وقد استهدفت المجموعة الموضوعاتية من هذه الندوة تحديد مفاهيم الموضوع وإحاطته من مختلف الزوايا والأبعاد، ووضع خلاصاتها كأساس علمي لتنفيذ تصور عملها وفق رؤية استشرافية واضحة، حتى تتمكن من التوصل إلى نتائج تعكس الواقع الذي تعرفه المنظومة الصحية ببلادنا، وتقديم اقتراحات وتوصيات بغية تحسين أداء الفعل العمومي في المجال الصحي والذي يعد محورا مركزيا لالتقائية السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، وكما جاء في أرضية هذا اللقاء العلمي، سعت المجموعة إلى معالجة الإشكالات الأساسية المتعلقة بالموضوع، وتقديم بعض الأجوبة التي من الممكن أن تشكل مفاتيح لتقديم الحلول العملية للفاعل العمومي قصد النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، من خلال طرح الأسئلة الكبرى التالية:

- ما المقصود بالأمن الصحي؟ وما هي علاقة الأمن الصحي بالسيادة الصحية؟
- ما هي الفرص التي تقدمها المنظومة الصحية الوطنية من خلال مكوناتها القانونية والمؤسساتية والتنظيمية والبشرية والتدبيرية من أجل مواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجه الصحة العمومية؟
- ما هي مداخل تعزيز قدرة وكفاءة المنظومة الصحية الوطنية على مواجهة الأزمات الصحية السريعة والطارئة عبر توفير أجوبة استباقية على تحدياتها؟

- وما هي طبيعة التقاطعات التي يفرضها الأمن الصحي مع مظاهر أخرى للسيادة كالأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الطاقي؟

ولأجل محاولة الإلمام والإجابة على هذه الأسئلة، فقد توزعت أشغال الندوة على المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الأمن الصحي والسيادة الصحية، أية علاقة؟

المحور الثاني: المنظومة الصحية الوطنية وتحديات الصحة العمومية.

المحور الثالث: تشخيص المنظومة الصحية الوطنية والمداخل الممكنة لتعزيزها.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 53728134 (212+)

الفاكس: 537728134(212+)

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma